مجلس بلدية الشعلة يقرّ تأجيل تسديد الأقساط المتأخرة لأصحاب المحال المتضررة من الحريق

المحافظ يرفض استقالة رئيس البلدية ويطلب منه متابعة عمله

يُتابع في الصفحة ٣

الشعلة ـ نور الهدى الزيادنة

قرّر المجلس البلدي في الشعلة، في جلسة استثنائية عقدها مساء أمس الأحد، تأجيل تسديد الأقساط المتأخرة المترتبة على أصحاب المحال المتضررة من الحريق الذي اندلع في سوق الخانات القديم في 14 كانون الثاني الماضي. وشمل القرار 37 محلاً تجارياً، على أن يُعاد احتساب الأقساط بعد انتهاء أعمال الترميم وإعادة فتح السوق أمام المارة.

وصوّت لصالح القرار 11 عضواً من أصل 13، بعد نقاش استمر نحو ثلاث ساعات. وامتنع العضوان عن التصويت، معتبرين أن القرار يحتاج إلى دراسة مالية أعمق قبل اتخاذه. وقال رئيس البلدية سامر الدباغ إن «المجلس لا يستطيع أن يطلب من التجار الصبر ثم يطالبهم بالدفع في اليوم نفسه الذي يعيدون فيه مفاتيح محالهم».

وأوضح الدباغ أن التأجيل يشمل الفترة الممتدة من تاريخ الحريق حتى 30 حزيران المقبل، مشيراً إلى أن البلدية ستعفي المتضررين أيضاً من غرامات التأخير المتراكمة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأضاف أن الإدارة المالية ستعمل على جدولة الأقساط المؤجلة على 12 دفعة شهرية بدءاً من تموز، دون فوائد أو رسوم إضافية.

في المقابل، عبّر عضو المجلس منير الحلواني عن تحفظه، معتبراً أن القرار «يكافئ المهمل والمجتهد بالطريقة نفسها». وقال إن لجنة التحقيق في أسباب الحريق لم تُنهِ عملها بعد، وإن من الأفضل انتظار نتائجها قبل اتخاذ أي قرار مالي. وردّ الدباغ بأن اللجنة «لن تحتاج أكثر من أسبوعين إضافيين».

وتأتي هذه الخطوة بعد أسابيع من الجدل الذي رافق الحريق، الذي أتى على نحو 60% من مساحة السوق وألحق أضراراً بأكثر من 200 محل وبسطة. وقدّرت لجنة الكشف الأولية قيمة الخسائر المادية بنحو 6.3 مليون دينار، فيما تجاوز عدد المتضررين المسجلين 340 شخصاً، بينهم عمال يعتاشون يومياً من أجورهم.

وأعلن رئيس البلدية أن الإدارة تعمل على تخصيص مبلغ 2.5 مليون دينار من الموازنة الإضافية لتعويض المتضررين الذين لا تشملهم التأمينات، على أن تُوزّع المبالغ وفق معايير تراعي حجم الخسارة وعدد أفراد الأسرة المعيلة. وأكد أن الطلبات ستُقبل ابتداء من 1 نيسان المقبل، وأن اللجنة المختصة ستبت فيها خلال 45 يوماً.

وقال عضو اللجنة المالية في المجلس رامي العبدلي إن «الأرقام واضحة، والمجلس لا يريد أن يعد بما لا يستطيع الوفاء به». وأضاف أن الموازنة الإضافية ستُعرض على جلسة علنية الأسبوع المقبل، وأن أي تعديل عليها سيُنشر على الموقع الإلكتروني للبلدية قبل التصويت عليه.

وفي ختام الجلسة، وجّه المحافظ رياض منصور كتاباً إلى رئيس البلدية طلب فيه «متابعة العمل بروح المسؤولية وعدم الاكتفاء بالقرارات على الورق». وقال إن المحافظية ستتابع تنفيذ القرار شهراً بشهر، وإن أي تأخير غير مبرر في صرف التعويضات سيُعرض على المجلس للمساءلة.

مجلس بلدية الشعلة يقرّ تأجيل تسديد أقساط المحال المتضررة من الحريق

المحافظ يرفض استقالة رئيس البلدية ويطلب منه متابعة عمله

(يُتابع في الصفحة 3)

الشعلة ـ نور الهدى الزيادنة

قرّر المجلس البلدي في الشعلة، في جلسة استثنائية عقدها مساء أمس الأحد، تأجيل تسديد الأقساط المتأخرة المترتبة على أصحاب المحال المتضررة من الحريق الذي اندلع في سوق الخانات القديم في 14 كانون الثاني الماضي. وشمل القرار 37 محلاً تجارياً، على أن يُعاد احتساب الأقساط بعد انتهاء أعمال الترميم وإعادة فتح السوق أمام المارة.

وصوّت لصالح القرار 11 عضواً من أصل 13، بعد نقاش استمر نحو ثلاث ساعات. وامتنع العضوان عن التصويت، معتبرين أن القرار يحتاج إلى دراسة مالية أعمق قبل اتخاذه. وقال رئيس البلدية سامر الدباغ إن «المجلس لا يستطيع أن يطلب من التجار الصبر ثم يطالبهم بالدفع في اليوم نفسه الذي يعيدون فيه مفاتيح محالهم».

وأوضح الدباغ أن التأجيل يشمل الفترة الممتدة من تاريخ الحريق حتى 30 حزيران المقبل، مشيراً إلى أن البلدية ستعفي المتضررين أيضاً من غرامات التأخير المتراكمة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأضاف أن الإدارة المالية ستعمل على جدولة الأقساط المؤجلة على 12 دفعة شهرية بدءاً من تموز، دون فوائد أو رسوم إضافية.

في المقابل، عبّر عضو المجلس منير الحلواني عن تحفظه، معتبراً أن القرار «يكافئ المهمل والمجتهد بالطريقة نفسها». وقال إن لجنة التحقيق في أسباب الحريق لم تُنهِ عملها بعد، وإن من الأفضل انتظار نتائجها قبل اتخاذ أي قرار مالي. وردّ الدباغ بأن اللجنة «لن تحتاج أكثر من أسبوعين إضافيين».

وتأتي هذه الخطوة بعد أسابيع من الجدل الذي رافق الحريق، الذي أتى على نحو 60% من مساحة السوق وألحق أضراراً بأكثر من 200 محل وبسطة. وقدّرت لجنة الكشف الأولية قيمة الخسائر المادية بنحو 6.3 مليون دينار، فيما تجاوز عدد المتضررين المسجلين 340 شخصاً، بينهم عمال يعتاشون يومياً من أجورهم.

وأعلن رئيس البلدية أن الإدارة تعمل على تخصيص مبلغ 2.5 مليون دينار من الموازنة الإضافية لتعويض المتضررين الذين لا تشملهم التأمينات، على أن تُوزّع المبالغ وفق معايير تراعي حجم الخسارة وعدد أفراد الأسرة المعيلة. وأكد أن الطلبات ستُقبل ابتداء من 1 نيسان المقبل، وأن اللجنة المختصة ستبت فيها خلال 45 يوماً.

وقال عضو اللجنة المالية في المجلس رامي العبدلي إن «الأرقام واضحة، والمجلس لا يريد أن يعد بما لا يستطيع الوفاء به». وأضاف أن الموازنة الإضافية ستُعرض على جلسة علنية الأسبوع المقبل، وأن أي تعديل عليها سيُنشر على الموقع الإلكتروني للبلدية قبل التصويت عليه.

وفي ختام الجلسة، وجّه المحافظ رياض منصور كتاباً إلى رئيس البلدية طلب فيه «متابعة العمل بروح المسؤولية وعدم الاكتفاء بالقرارات على الورق». وقال إن المحافظية ستتابع تنفيذ القرار شهراً بشهر، وإن أي تأخير غير مبرر في صرف التعويضات سيُعرض على المجلس للمساءلة.